

Distr.: General  
15 March 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
المعني بمتابعة تمويل التنمية  
12-15 نيسان/أبريل 2021  
متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل  
تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

## تمويل التنمية المستدامة

### مذكرة من الأمين العام

موجز

تتضمن هذه المذكرة التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية. في هذا التقرير، تستند فرقة العمل إلى خبرة أكثر من 60 عضواً من أعضائها وإلى التحليلات التي أجروها والبيانات التي جمعوها. ويتضمن تحليلاً للسياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة، واستدامة التمويل والتنمية المستدامين على أساس الوعي بالمخاطر، والتقدم المحرز في مجالات العمل السبعة المشار إليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، و المسائل ذات الصلة بالبيانات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - الموجز والرسائل الرئيسية

1 - في ربيع عام 2020 - وقد استهلّ العالم للتوّ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - حذرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من التهديدات التي يشكلها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فيما يتعلق بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وبعد مضي عام على ذلك، تحولت هذه التهديدات إلى واقع حقيقي. وفي الوقت نفسه، توفر تدابير التصدي للأزمة التي لم يسبق لها مثيل فرصة فريدة لتغيير التوجه ووضع العالم على مسار إنمائي أكثر استدامة وشمولاً للجميع ووعياً بالمخاطر.

2 - وأدى كوفيد-19 إلى تراجع حاد في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثر في جميع جوانب التمويل من أجل التنمية: فقد شهد الاقتصاد العالمي أسوأ ركود منذ 90 عاماً، حيث تأثرت أكثر شرائح المجتمعات ضعفاً بصورة غير متناسبة؛ ولعل عدداً يتراوح بين 80 و 90 مليون شخص وقعوا في براثن الفقر المدقع. وسُجلت خسارة 114 مليون وظيفة؛ وانخفضت نسبة الإيرادات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر والمبادلات التجارية والتحويلات؛ وازدادت مشاكل الديون إلى جانب ارتفاع مستوياتها.

3 - ووقعت هذه الانتكاسات على الرغم من الاستجابة الواسعة النطاق، وإن كانت متفاوتة إلى حد كبير، على صعيد السياسات. فالتدابير المالية والنقدية غير المسبوقة - تخصيص 14 تريليون دولار من الحوافز المالية، والتدابير الطارئة التي اتخذتها البنوك المركزية - أدت إلى التخفيف من حدة التأثير الاجتماعي والاقتصادي المترتب على الجائحة في البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، حتى في الوقت الذي لم تستطع فيه هذه البلدان منع وقوع خسائر فادحة في الأرواح. وقد تم تقادي حدوث أزمة مالية شاملة، حيث بلغت بعض مؤشرات السوق مستويات قياسية جديدة. وأبلى قطاع التكنولوجيا بلاءً حسناً بوجه خاص، مدفوعاً بالرقمنة المتسارعة أثناء الجائحة. ولكن بالنسبة للكثيرين، كان تأثير الجائحة مدمراً. وتواجه بلدان نامية كثيرة على وجه الخصوص ضائقة مالية شديدة، الأمر الذي استتبع استجابة عالمية متشعبة. فالحصول على اللقاحات على نطاق واسع بات وشيكاً في البلدان الغنية، ولكنه لن يتحقق في معظم البلدان إلا بعد أشهر عديدة (بل وسنوات في بعض أكثر البلدان ضعفاً). وهكذا فإن مكافحة الجائحة أبعد ما تكون عن الانتهاء.

### اتخاذ إجراءات فورية لتجنب ضياع عقد بالنسبة للكثيرين

4 - لا يزال العالم إذن في حالة طوارئ مستمرة. ولذا يجب أن يظل التركيز منصبا على احتواء الجائحة ومعالجة تداعياتها الاجتماعية - الاقتصادية على الجميع. فثمة خطر كبير من أن ينقسم العالم إلى شقين متباعدين، حيث تتعافى، من جهة، مجموعة من البلدان بفضل اتخاذ تدابير تحفيزية قوية وتسارع الرقمنة، بينما تغرق بلدان أخرى، من جهة ثانية، في أعماق دائرة سحيقة من الفقر والجوع والديون التي لا يمكن تحملها والنقشف، وربما يواجه العالم عقداً ضائعاً آخر من التنمية المستدامة. فيجب أن يشكل تلافي هذا السيناريو أولوية قصوى في جهود الإنعاش التي تُبذل على الصعيد العالمي. ويركز تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية على هذه الضرورة الملحة ويدعو إلى ما يلي:

(أ) الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير تمويل ميسر جديد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى جانب تجديد رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حسب

الحاجة؛ وتمويل مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19 تمويلاً كاملاً لكفالة تعجيل الحصول بصورة منصفة على اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات؛

(ب) توفير تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة (إلى جانب إعادة التخصيص الطوعي لحقوق السحب الخاصة من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية إلى البلدان الأكثر احتياجاً) دعماً لتوفير السيولة في البلدان النامية لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وتمديد مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين وفق ما تقتضيه الظروف؛ ومعالجة ديون أكثر البلدان ضعفاً.

### إعادة البناء على نحو أفضل: الاستثمار في التعافي المستدام وإصلاح النظام

5 - كشفت أزمة كوفيد-19 أيضاً عن أوجه الهشاشة وعدم المساواة في النظام المالي والاقتصاد العالمي. ذلك أنها أكدت، أولاً، الطابع الهيكلي والمتربط للمخاطر في عالم متشابك بإحكام - حيث تؤدي أزمة صحية إلى تعطيل التجارة العالمية والتدفقات المالية، وحيث تتفاقم المخاطر المرتبطة بالمناخ بصورة متزايدة. وأبرزت، ثانياً، أوجه الضعف الكامنة التي تراكمت في الاقتصاد العالمي على مدى عقود: فالأسواق المالية تظل ذات توجه قصير الأجل، وعالية الاستدانة، وهي في كثير من الأحيان منقطعة عن الاقتصاد الحقيقي؛ والعديد من البلدان تعاني من المديونية المفرطة - فنحو نصف أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل كانت معرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجية أو هي تعاني من هذه الحالة حتى قبل صدمة كوفيد-19. وثالثاً، زادت أزمة كوفيد-19 من سرعة رقمنة الاقتصادات والمجتمعات - مما أتاح استمرارية تصريف الأعمال، ولكنه أبرز أيضاً بقدر أكبر أوجه عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيات الرقمية. وكشفت الأزمة، من جهة رابعة، عن عدم قدرة الاقتصادات والمجتمعات على الصمود، لأسباب منها عدم كفاية الاستثمار في نظم الصحة والحماية الاجتماعية لحماية الأسر المعيشية في حالة الأزمات. ويفاقم تغير المناخ التهديدات التي تُشكلها جميع هذه الأبعاد.

6 - وباختصار، ذكّرنا الجائحة بأننا نحتاج، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى تمويل الاستثمارات في مجالات الاستدامة والحد من المخاطر والقدرة على الصمود، إلى جانب التمويل المستدام والمراعي للمخاطر والقادر على المجابهة.

7 - ويقدم تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 مقترحات لتغيير المسار الحالي، مع عرض أفكار ملموسة من أجل القيام بما يلي: الاستثمار في الموارد البشرية؛ وإصلاح الهيكل المالي والسياساتي العالمي، لضمان دعمه لعملية التعافي وتوافقه مع خطة 2030.

8 - وكخطوات أولى، ينبغي لجميع الحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) موازنة حزم التعافي التي أنشأتها مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية؛ والامتناع عن رفع تدابير الدعم قبل الأوان للحفاظ على التعافي وحماية الفئات الأكثر ضعفاً؛

(ب) اتباع نظم مالية تقدمية لمعالجة التفاوتات المتزايدة واستخدام الضرائب لتحسين موازنة السلوك مع التنمية المستدامة، مثل فرض ضرائب الكربون.

### الاستثمار في الموارد البشرية

9 - تُهيئ تدابير التصدي للأزمة فرصة غير مسبقة لإعادة تصميم العقد الاجتماعي. فهشاشة الأسر المعيشية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وتساهم عوامل الفقر، وعدم المساواة، والتعليم، والصحة، والمساكن الجنسية، والإعاقة، والشواغل البيئية جميعها في تحديد مدى هشاشة الأسر المعيشية. وحزم التصدي للأزمات التي تركز على الوقاية والحد من المخاطر وحماية الفئات الأكثر ضعفاً يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي، بينما تعزز القدرة على مجابهة الصدمات في المستقبل وتساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - وينبغي أن تولي الحكومات الأولوية لما يلي:

(أ) الإنفاق على الحماية الاجتماعية والصحة، مع تقديم الدعم الدولي لمساعدة أفقر البلدان، ولا سيما من أجل بناء الهياكل الأساسية للحماية الاجتماعية (التي يمكن توسيع نطاقها في أوقات الأزمات)؛ وفي الأجل المتوسط، يمكن أيضاً دعم تمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية عن طريق توسيع نطاق التمويل المعاكس للدورات الاقتصادية؛

(ب) الاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك المهارات الرقمية، للمساعدة على تطوير القوة العاملة للقرن الحادي والعشرين؛

(ج) تحديث سياسات أسواق العمل والسياسات المالية لتعكس واقع العالم الرقمي المتزايد والاقتصاد العالمي المتغير.

### الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود وفي الابتكار

11 - يجب أن يُستكمل الاستثمار في الموارد البشرية بالاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود، وفي الابتكار. ويمكن لاستثمارات من هذا القبيل أن تساهم في مكافحة تغير المناخ، وإيجاد فرص العمل، وحفز النمو، والحد من المخاطر، وبناء القدرة على مجابهة الأزمات في المستقبل. وينبغي أيضاً أن تحسن الاستثمارات الإنتاجية في المخزون الرأسمالي القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، حتى وإن كانت ستؤدي إلى ارتفاع مستويات الديون في الأجل القريب.

12 - والنهوض بالهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري، أمر ممكن تماماً في معظم البلدان المتقدمة النمو، ويرجع ذلك جزئياً إلى أسعار الفائدة المنخفضة على نحو غير مسبوق والتي تمكّن من الحصول على التمويل الزهيد. ولكن العديد من البلدان النامية لا تملك حيزاً مالياً لمثل هذه الاستثمارات. وبدون دعم إضافي، ستتخلف هذه البلدان عن الركب. ثم إن توفير فرص الحصول على التمويل القصير الأجل نسبياً من الأسواق لا يكفي وحده لحل المشكلة لأن ذلك سوف يؤدي في بعض البلدان إلى تفاقم مخاطر المديونية المفرطة؛ ولا يمكن الاعتماد على التمويل الخاص لسد جميع الثغرات، فهو أمر مناسب في بعض سياقات أهداف التنمية المستدامة وليس في جميعها. فالحلول تعتمد على وضع استراتيجيات ذات آفاق طويلة الأجل جداً للإقراض والاستثمار.

13 - أولاً، ينبغي للجهات المقرضة الرسمية أن تتيح للبلدان التمويل المستدام الطويل الأجل، وذلك عن طريق القيام بما يلي:

(أ) تمديد آجال استحقاق القروض واستكشاف الخيارات لتوفير التمويل الطويل الأجل للغاية (50 سنة مثلاً) للبلدان النامية لأغراض الاستثمار في النمو والتنمية على المدى الطويل؛ وتقديم المزيد من القروض بفوائد ثابتة حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من أسعار الفائدة العالمية المنخفضة للغاية؛

(ب) بدأ تنفيذ مبادرات مقايضة الديون أو يجري تنفيذها حالياً في عدة مناطق ويمكن زيادة توسيع نطاقها؛

(ج) إدراج عناصر الدين السيادي المشروط في الدين العام من أجل التشغيل 'الآلي' للوقف المؤقت للسداد في أوقات الأزمات، ووضع سابقة للأسواق الخاصة.

14 - وثانياً، ينبغي أن يسخر المجتمع الدولي مصارف التنمية العامة بشكل أفضل كأداة للاستثمار في التنمية المستدامة. ففي العديد من البلدان، قامت مصارف التنمية العامة بدور أساسي في دعم جهود التصدي لأزمة كوفيد-19. ويمكن أن تسمح مصارف التنمية العامة التي تدار إدارة جيدة بإجراء محاسبة أكثر شفافية لكل من الالتزامات العامة والأصول المرتبطة بها. وإجمالاً، يمكنها مبدئياً تحويل الأصول والاقتراض بضمانة قيمتها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تعزيز نظام مصارف التنمية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للتعاون بين المصارف الوطنية والمتعددة الأطراف أن يساعد المصارف على بناء القدرات، والاستفادة من المعارف المحلية في الوقت نفسه؛ ويمكن أن تساهم البحوث المستمرة بشأن أطر الإبلاغ عن رأس المال وإدارة المخاطر وأهداف التنمية المستدامة في دعم إدارة مصارف التنمية العامة والإقراض المراعي للمخاطر لأغراض الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة.

15 - ثالثاً، يمكن أن يكون للتمويل المختلط دور في هذا الصدد، ولكنه ينبغي أن يتركز في المجالات التي يمكنه فيها إضافة أكبر قيمة. ويمكن أن يشمل الدعم المقدم من القطاع الرسمي في كثير من الأحيان الإقراض الرسمي بشروط السوق دعماً للتمويل التجاري، عوضاً عن الاعتماد في معظمه على التمويل بشروط ميسرة. فعلى سبيل المثال، يمكن للقروض التي تشمل عناصر تشبه الأسهم أن تدعم الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. ومن شأن ذلك أن يمكن الجهات الفاعلة العامة من المشاركة في جني المردود المالي المحتمل، وعدم تحويل الموارد التساهلية عن القطاع الاجتماعي. ولزيادة أوجه الكفاءة والاستفادة من رأس المال الاستثماري بصورة أفضل، يمكن تجميع الموارد الرسمية الثنائية و/أو الموارد الرسمية المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في صندوق تمويل مختلط أو استخدامها لتعزيز الصناديق الموجودة.

16 - ورابعاً، يضطلع القطاع الخاص بدور حاسم في تمويل الاستثمارات المستدامة، بما في ذلك في البلدان النامية. بيد أن نموذج تسيير الأعمال الحالي الذي يركز على العائدات المالية القصيرة الأجل للمساهمين، هو نموذج غير مناسب لدعم مساهمات قطاع الأعمال في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يساعد صانعو السياسات في تسهيل نموذج جديد لتسيير الأعمال يكون مجدياً للجميع، وليس للمساهمين فقط، وذلك من خلال القيام بما يلي:

(أ) المحاسبة على الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على أنشطة القطاع الخاص، بطرق منها تسعير العوامل الخارجية مثل انبعاثات الكربون؛ ومطالبة دوائر الأعمال التجارية بالشفافية بشأن خططها الرامية إلى موازنة أنشطتها مع التنمية المستدامة؛ وجعل حوكمة الشركات أكثر توجهاً نحو المدى البعيد؛

(ب) إعادة توجيه أسواق رأس المال نحو الاستثمار في أولويات تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال التشجيع على إلغاء الحوافز القصيرة الأجل على امتداد سلسلة الاستثمار، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، والتخفيف من مخاطر اكتساح ممارسات الاستثمار لأهداف التنمية المستدامة.

17 - خامساً، يمكن للحكومات، عن طريق تحسين البيانات التمكنية، أن تزيد من تخفيف مخاطر الاستثمار (مثلاً في سياق إطار تمويل وطني متكامل). وينبغي أن تُستكمل هذه التدابير بدعم دولي لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجه تمويل خطة عام 2030.

#### تحسين النظام من تطورات المستقبل

18 - لن يكون الاستثمار وحده كافياً. فتمويل التنمية المستدامة كثيراً ما تقوضه الثغرات التي تعترى الهيكل المالي الدولي أو عدم اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب علينا أن نجعل السياسات والهيكل المؤسسية "متجاوبة مع التطورات المقبلة" على المستويين الوطني والعالمي. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات تغطي جميع فصول خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك ما يلي:

(أ) ضمان وضع اتفاق نهائي بشأن فرض الضرائب في سياق رقمنة الاقتصاد يعالج شواغل البلدان النامية ويلبي احتياجاتها، ويقلل بنجاعة من المنافسة الضريبية الضارة، واستخدام التكنولوجيات على نحو أفضل لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) مواصلة توحيد أطر تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة لضمان الاتساق العالمي، وفرض حد أدنى من إفصاح الشركات عن البيانات، باستخدام الزخم القوي في هذا المجال لتحقيق تغييرات طموحة؛ وبالإضافة إلى ذلك، وضع تصنيفات متسقة وإنشاء الحوافز المناسبة لتشجيع المستثمرين على قيادة عملية التحول في الشركات التي يستثمرون فيها؛

(ج) وضع استراتيجيات لتحسين التنسيق عند وقوع أزمات دولية والحد من المخاطر في التعاون الإنمائي. ويمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، التي تتولى البلدان زمامها، أن توفر أساساً لترجمة أولويات تلك البلدان إلى طلبات ملموسة للجهات الشريكة في التنمية؛

(د) تجديد النظام التجاري المتعدد الأطراف لجعله فعالاً ومستجيباً بشكل كامل لأولويات التنمية المستدامة؛

(هـ) الاستفادة من الإطار المشترك الذي اعتمدته مجموعة العشرين مؤخراً لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين من أجل تحسين هيكل الدين الدولي، والعمل من أجل إيجاد إطار أكثر كفاءة لتسوية الديون السيادية؛

(و) مواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وسد الثغرات التي سُلط الضوء عليها في الأشهر الـ 12 الماضية؛ وإضافة إلى ذلك، إدماج اعتبارات مخاطر المناخ في أطر السياسات والنظام المالي، مثلاً عن طريق إدماج سيناريوهات مخاطر المناخ في اختبارات الضغط المالي؛

(ز) بناء اقتصاد رقمي شامل للجميع، بسبل منها ضمان إتاحة إمكانية الوصول إلى الإنترنت بتكلفة معقولة وتعميم محو الأمية الرقمية؛ وتعزيز وضع المعايير العالمية والأطر التنظيمية الوطنية بهدف التصدي للمخاطر الناجمة عن الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك زيادة تركيز الأسواق.

19 - وثمة حاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف وأشكال جديدة من التعاون العالمي على نحو يوحد صفوف مختلف دوائر السياسات ويتيح لمن هم أكثر عرضة للصدمات والأزمات التعبير عن آرائهم بغية معالجة الطابع الهيكلي للمخاطر العالمية من قبيل تغير المناخ والجوائح، والتصدي لأوجه عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثل الأزمة الحالية فرصة للمجتمع الدولي لبناء توافق في الآراء حول الإصلاحات الضرورية الرامية إلى مواءمة السياسات والمؤسسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية والبيئية والاجتماعية لتجنب كارثة مناخية عالمية، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20 - ويمكن للأمم المتحدة أن تكون بمثابة منبر فريد يجمع بين مجالات الصحة والمناخ ومجالات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات السياساتية على الصعيد العالمي، بطرق منها المناقشات التي تجري في الجمعية العامة، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومبادرة الأمين العام المشتركة مع كندا وجامايكا بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده.

## ثانياً - السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة

21 - في ظل استمرار انتشار جائحة فيروس كوفيد-19 وطفراته في مختلف البلدان، لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية قائمة. وتتوقع الأمم المتحدة حدوث انتعاش متواضع بنسبة 4,7 في المائة في الاقتصاد العالمي في عام 2021، وهو ما سيكفي بالكاد لتعويض الانكماش بنسبة 4,3 - في المائة في عام 2020. إلى جانب ذلك، فإن التوقعات الأساسية معرضة بشدة لمخاطر التراجع في خضم درجة عالية من انعدام اليقين. وفي ظل هذه الخلفية، من المتوقع أن يتسم الانتعاش العالمي بالهشاشة والتفاوت.

22 - وفاقم التراجع الاقتصادي الشديد الناجم عن الجائحة التفاوتات القائمة، ويات يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدت الجائحة والأزمة الاقتصادية إلى تزايد مستوى الديون وأوجه الضعف الأخرى، وأثرت بشكل غير متناسب على من يملكون أقل المهارات ويقعون في أسفل سلم الدخل، وهو الأمر الذي أفرز زيادات حادة في البطالة والفقر والجوع وعدم المساواة، وأثرت بشكل غير متناسب على النساء والشباب والشرائح المهمشة في المجتمع. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تسريع وتيرة التشغيل الآلي والرقمنة، وهو ما يعني احتمال تعذر استعادة العديد من الوظائف التي فُقدت من جراء هذا التراجع الاقتصادي.

23 - وساهم اتخاذ إجراءات غير مسبقة في مجال السياسة العامة في تجنب عواقب أسوأ، ولكن الكثير من البلدان النامية لا تزال تواجه خطر "عقد ضائع". وقد أدت الحوافز المالية والنقدية الكبيرة دوراً حاسماً في معالجة الأزمة الصحية العاجلة، ودعم الاقتصادات وفرص العمل، وتجنب حدوث أزمة مالية. ومع ذلك، فُقدت 114 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020<sup>(1)</sup>، وقد تُخلف الأزمة آثاراً اقتصادية طويلة الأجل

(1) International Labour Organization, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 7th ed., (1)

.25 January 2021

وتتسبب في تقليص الناتج المحتمل للاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن يُسجل الأثر الأكبر في البلدان النامية التي تعتمد على الموارد اللازمة لمكافحة الأزمة بفعالية.

24 - وتتطلب سياسات الاقتصاد الكلي تحقيق توازن دقيق لضمان تحقيق انتعاش عادل ومستدام. ومن شأن السحب المبكر للحواجز النقدية والمالية أن يتسبب في تعثر الانتعاش الاقتصادي الهش. ولئن كانت التسهيلات النقدية غير المسبوقة التي قدمتها المصارف المركزية، إلى جانب الإجراءات المالية الواسعة النطاق، قد أدت دوراً حاسماً في تجنب انهيار مالي في أوائل عام 2020، فإن استمرار ظروف السيولة الميسرة لفترة مطولة قد يثير المخاوف بشأن استقرار الأسواق المالية، والتعرض لمخاطر المديونية، والتضخم. ومن شأن الديون العامة والخاصة المرتفعة والمتنامية بالفعل في العديد من الاقتصادات أن تبلغ مستويات لا يمكن تحملها بمجرد أن ترتفع أسعار الفائدة مرة أخرى. وحتى في الحالات التي تُعتبر فيها مستويات الدين العام "مستويات يمكن تحملها"، فإن ارتفاع مدفوعات خدمة الدين سيحد من قدرة حيز السياسات المالية على الاستجابة للصدمات في المستقبل.

25 - ويتعين على المصارف المركزية أن ترصد التفاعل بين السياسة النقدية والمخاطر المناخية وعدم المساواة. ويهدد ارتفاع المخاطر المناخية وغيرها من المخاطر الهيكلية الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، من شأن تدابير التيسير الكمي، حتى عندما تعتبر "ذات أثر محايد في السوق"، أن تعكس انحياز السوق إلى المصادر الرئيسية لانبعاثات الكربون، نظراً لأن قطاعات مثل شركات النفط والغاز والمرافق العامة وشركات الطيران تصدر سندات أكثر من غيرها. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الأصول نتيجة للسياسة النقدية المتساهلة أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، إذ تتركز ملكية الأسهم عادة في أيدي الأسر المعيشية الأكثر ثراء.

26 - وتتيح السياسات التي تعالج التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة فرصة تاريخية لوضع الأسس اللازمة لنموذج اقتصادي مستدام وعادل وقادر على الصمود. وتمثل الإجراءات المالية الواسعة النطاق الجاري اتخاذها حالياً فرصة غير مسبوقة لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المناخية وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة منذ أمد طويل. ومع ذلك، فإن نجاح التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يتطلب مجموعة من السياسات تشمل: تسعير الكربون، وإلغاء الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري، والنهوض باستدامة الاستثمارات، ودعم البحوث والابتكار في مجال الطاقة الخضراء. وعلاوة على ذلك، سيكون الدعم الدولي للبلدان المحتاجة ضرورياً لضمان انتقال عادل ومنصف للجميع وتجنب "عقد ضائع".

### ثالثاً - التمويل والتنمية المستدامان على أساس الوعي بالمخاطر

27 - تمثل جائحة كوفيد-19 أحدث مثال على الآثار الجسيمة التي يمكن أن تترتب على المخاطر في بيئة تتزايد فيها عوامل الخطر تعقيداً وتداخلاً. وقد بين هذا المثال الكيفية التي يمكن أن تنتقل بها آثار الصدمات في منطقة ما من خلال سلاسل القيمة، وعبر المناطق الجغرافية والمجتمعات المحلية، وعلى نطاق الاقتصاد الكلي بشكل أعم.

28 - ومن أهم الدروس المستفادة من الأزمة الحالية أن التنمية التي لا تراعي المخاطر هي تنمية غير شاملة وغير مستدامة. وغالباً ما تحدث الكوارث نتيجة تراكم المخاطر على مدى عقود داخل النظم

الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية والسياسية. وستظل المخاطر التي لم تعالج بالقدر الكافي، مثل ارتفاع الديون والاستدانة المفرطة، والفقر وعدم المساواة، والبنية التحتية غير القادرة على الصمود، وتغير المناخ، تتسبب في عرقلة تمويل أهداف التنمية المستدامة وإحراز التقدم في تحقيقها. والحد من هذه المخاطر وإدارتها بشكل أفضل أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29 - وفي الوقت نفسه، من شأن الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة أن تحد من حالة الضعف وتحفز القدرة على الصمود. وقد يكون من الصعب إدارة المخاطر المعقدة والهيكلية والمتراكبة بشكل مباشر - وهو الأمر الذي يجعل العالم غير مهني لمواجهة أزمات من قبيل الأزمة التي يمر بها الآن. وينبغي استكمال الأدوات التقليدية لإدارة المخاطر بالاستثمار في الوقاية والقدرة على الصمود. وتوفر خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث استراتيجية للحد من المخاطر وخريطة طريق لبناء القدرة على الصمود.

30 - إن الحجج المؤيدة للاستثمار في الوقاية والحد من المخاطر والقدرة على الصمود حجج واضحة، ولكنها تواجه حواجز كبيرة مثل نزعة الحلول القصيرة الأجل، وأوجه عدم المساواة، وعدم إشراك الجميع في وضع السياسات. وقد تبدو تكاليف الاستثمارات المتكبدة في الأجل القصير أكبر شأنًا من الفوائد غير المؤكدة الطويلة الأجل. والاستثمارات في الوقاية والقدرة على الصمود هي استثمارات في المنفعة العامة، وبالتالي فإنها تعاني، كما يحدث كثيرا للمنافع العامة، من نقص التمويل. وفي حين يقيم المستثمرون من القطاع الخاص المخاطر باعتبارها جزءا اعتياديا من عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار، إلا أنهم أيضاً لا يركزون في كثير من الأحيان على الأجل الطويل بالقدر الكافي الذي يمكن من استيعاب المخاطر الكبيرة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وغالباً ما يفقر أكثر الأشخاص عرضة للصدمات والكوارث، وأكثرهم تأثراً بها، إلى الموارد اللازمة للاستثمار في الحد من المخاطر، ولا تؤخذ أصواتهم في الاعتبار في القرارات السياسية ذات الصلة.

31 - وفي الوقت الذي يجب فيه على جميع الجهات الفاعلة أن تدبر المخاطر، يتعين على الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في اعتماد منظور قائم على الوعي بالمخاطر. فأولاً، تعتبر الحكومات "الملاذ الأخير لتحمل المخاطر". فعندما تحدث أزمة من الأزمات، كثيراً ما تتحول المخاطر الخاصة إلى التزامات عامة. وثانياً، تشكل السياسة العامة معالم بيئة المخاطر بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتقع على عاتق واضعي السياسات مسؤولية كفالة اتساق الحوافز بشكل جيد مع أغراض الوقاية من المخاطر. وثالثاً، قد يكون من المفيد في بعض الحالات أن يسعى القطاع العام بدأب إلى تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات التحويلية، وذلك تحديداً لأن هذه الاستثمارات قد تقلل من المخاطر في المستقبل. ويمكن للحكومات أيضاً أن تنقسم تحمل مخاطر الاستثمار مع المستثمرين من القطاع الخاص.

32 - ويتعين على واضعي السياسات تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر في جميع السياسات والعمليات والقرارات. وسينطوي إطار المخاطر الكفيل بمساعدة الحكومات في التعامل مع البيئة الواسعة لقضايا إدارة المخاطر وتحديد السياسات الأنسب لمواجهة مختلف التحديات المتعلقة بالمخاطر على فهم الطابع الهيكلي للمخاطر وآثارها على أهداف التنمية المستدامة؛ و الحد من احتمال حدوث صدمات متى أمكن؛ والحد من أثر أو تكلفة الصدمات والمخاطر وبناء القدرة على الصمود؛ و تقاسم أو نقل المخاطر المتبقية؛ والتكيف المستمر مع الصدمات والمخاطر والتعلم منها استعداداً 'لإعادة البناء على نحو أفضل'.

ويجب أن يستند إطار المخاطر هذا إلى آليات للحوكمة الشاملة على جميع المستويات تحدد وتعالج شواغل ومصالح جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أكثرهم ضعفاً.

33 - وتتطلب إدارة المخاطر أن يكون التمويل مستداماً ومراعياً للمخاطر وقابلاً للتكيف، من جهة، وأن تحظى جهود الاستدامة والحد من المخاطر والقدرة على الصمود بالتمويل اللازم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والعالمي على السواء. ومن أجل تعزيز استدامة التمويل وقابليته للتكيف:

(أ) يتعين على الحكومات تعميم تحليل الأخطار المتعددة في عمليات التخطيط العام، على سبيل المثال في سياق إطار تمويل متكامل، والتغلب على تحيزات الأجل القصير والأثر اللاحق في عمليات الميزنة؛ واعتماد نهج متعدد الأدوات لإدارة المخاطر المتعددة التي تتعرض لها الميزانيات العمومية؛

(ب) يتعين على القطاع الخاص التغلب على نزعة الحلول القصيرة الأجل في عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار ودمج جميع المخاطر المادية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في القرارات المتعلقة بالاستثمار.

34 - ويتطلب تمويل جهود الاستدامة والحد من المخاطر، بالإضافة إلى ذلك، ما يلي:

(أ) زيادة الاستثمارات العامة في جهود الوقاية والحد من المخاطر والتنوع الاقتصادي؛

(ب) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛

(ج) السياسات واللوائح التي تحفز المستثمرين على استيعاب المخاطر المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والتي لا تؤثر مادياً على عائلاتهم المالية.

35 - ولا بد أيضاً من تعزيز التعاون الدولي بهدف القيام بما يلي:

(أ) التصدي للمخاطر الهيكلية العالمية التي لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالجها، مثل المخاطر الناشئة عن النظام المالي الدولي، وتغير المناخ والجوائح، بما في ذلك عن طريق تعزيز أصوات ومشاركة أكثر البلدان ضعفاً في عملية صنع القرارات ذات الصلة؛

(ب) وتعزيز الدعم المقدم للبلدان الضعيفة والمعرضة للخطر، من خلال تعزيز قدراتها ونظمها الوطنية للحد من المخاطر، ووضع آليات تمويلية فعالة بشكل مسبق بهدف الحد من المخاطر والوقاية منها، وآليات صرف فعالة، ونظم لصنع القرار من أجل تقليص الحاجة إلى الدعم اللاحق في أوقات الأزمات.

## رابعاً - الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير تمويل التنمية المستدامة

لعام 2021

الموارد العامة المحلية

36 - تمثل التدابير المالية غير المسبوقة المتخذة في مواجهة أزمة كوفيد-19 فرصة لتجديد الميثاق الاجتماعي ومواءمة السياسة المالية مع التنمية المستدامة. ولكن البلدان الأشد فقراً ستحتاج إلى دعم دولي. وقد التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في إطار خطة عمل أديس أبابا، بإبرام "ميثاق اجتماعي جديد ... [يشمل] نمطا وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع". وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم

في زيادة الموارد المحلية منذ عام 2015، فقد كشفت أزمة كوفيد-19 النقاب عن الثغرات، بما في ذلك في مجال الاستثمارات في نظم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

37 - ويتعين على الحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للإنفاق على وظائف الرعاية الصحية الأساسية والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. وسيكون من الضروري توفير دعم دولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً؛ وفي الأجل المتوسط، يمكن دعم تمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية عن طريق توسيع نطاق التمويل المعاكس للدورات الاقتصادية؛

(ب) مواءمة الدعم المالي مع التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستثمارات العامة في البنية التحتية القادرة على الصمود؛ وتقليص الإعانات الضارة؛ والامتناع عن السحب المبكر للتدابير التحفيزية؛

(ج) اعتماد نظم مالية تقدّمية، واستخدام الضرائب (مثل ضرائب الكربون) لتحسين مواءمة السلوك والقرارات مع خطة لعام 2030؛

(د) وتعزيز الإدارة المالية العامة في إطار جهود الانتعاش بعد انتهاء الجائحة؛ وينبغي أيضاً توسيع نطاق جهود بناء القدرات.

38 - وقد أصبحت خيارات السياسات الضريبية معقدة بشكل متزايد بسبب الضغط الذي فرضته الأزمة على المالية العامة، وتنامي القدرة على تحمل الديون والمخاطر الهيكلية التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات في المستقبل. يمكن للحكومات أن تستخدم أطر التمويل الوطني المتكامل للنظر في خيارات السياسات المالية المعقدة، والمقايضات، وإدارة المخاطر. وفي معرض قيامها بذلك، ينبغي أن تُدمج أدوات للسياسة المالية، مثل استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل والميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

39 - وتعزيز التعاون الضريبي الدولي ضروري لدعم الجهود المحلية. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في زيادة التعاون الدولي والشفافية الضريبية ومعالجة التحديات الضريبية عبر الحدود، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله، ولا سيما لضمان استقادة جميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، من هذا التقدم. وقد أدت الجائحة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي للاقتصادات والمجتمعات، وهو ما أدى إلى رفع الرهانات في المناقشات المتعلقة بفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي. هناك اتفاق واسع النطاق على أن حلاً عالمياً قائماً على توافق الآراء، ينفذه عدد مؤثر من البلدان، هو أفضل نهج لتمكين فرض ضرائب فعالة على الاقتصاد الرقمي، وتجنب مخاطر عدم اليقين الضريبي، والازدواج الضريبي، والتدابير الانتقامية التي تقترن بالتدابير الانفرادية غير المنسقة. وينبغي أن تمثل مصالح البلدان النامية ووجهات نظرها جزءاً لا يتجزأ من المناقشات العالمية. ويجب أن يكون الحل بسيطاً بالقدر الكافي لتطبيقه، وأن يكون متسقاً مع المعايير والقواعد والمبادئ الضريبية الدولية، مثل الحياد والكفاءة.

40 - ومن الأهمية بمكان التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف الموارد من التنمية المستدامة. وقد قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 إلى الحكومات توصيات بشأن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة لكي تتطوّر فيها، بما في ذلك ميثاق عالمي للنزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة يهدف

إلى توطيد قيم النزاهة والشرعية ودعم أطر السياسات العامة، وإعادة تصميم المؤسسات لتوطيد وتعزيز النزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة.

### المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

41 - لقد سببت أزمة كوفيد-19 أثارا اجتماعية واقتصادية مدمرة وعرقلت استثمارات القطاع الخاص اللازمة للتعافي. وكانت التدابير التي اتخذتها الحكومات لدعم الشركات الخاصة في الأجل القصير ضرورية لتجنب حالات الإفلاس والحد من الأثر السلبي الطويل الأجل على الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، فإن تحقيق انتعاش مستدام وشامل على المدى الطويل يتطلب إعادة تصور نماذج الأعمال التجارية ونماذج التمويل الحالية. فالنموذج الحالي، الذي يركز على العائدات المالية القصيرة الأجل للمساهمين، غير مناسب لدعم مساهمات قطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون الحد من أوجه الضعف الاجتماعي والبيئي، بما في ذلك معالجة العوامل الخارجية لسلوك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، عاملاً مهماً للغاية في إيجاد اقتصاد قادر على التكيف يعود بالنفع على الجميع. وتتيح الأزمة فرصة لبناء نموذج جديد للأعمال التجارية يعود بالنفع على الجميع، نموذج يمتد إلى جميع أصحاب المصلحة فيه، وليس إلى المساهمين فحسب. ولكن تحقيق تحول نموذجي يتطلب من الحكومات تغيير قواعد اللعبة.

42 - وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم في مجال الاستثمار الخاص إذا أريد لها أن تحقق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تنشيط الاستثمار دعماً للانتعاش الطويل الأجل بإعطاء الأولوية للقطاعات القادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام والتي يمكن أن تجتذب استثمارات القطاع الخاص، مثل الاتصالات والطاقة المتجددة. ولكن من الضروري الحد من قدر المخاطر الذي تتحملة البلدان النامية لإفساح المجال أمام مزيد من المشاريع التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال. ويمكن للإجراءات الوطنية أن تخفف من بعض مخاطر الاستثمار، بسبل منها مثلاً تعزيز البيئة المؤاتية للأعمال التجارية وضمان اتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من مصادر التمويل الأرخص، وتطوير سلسلة من المشاريع التي يمكن الاستثمار فيها واستخدام آليات لتقاسم المخاطر. وينبغي زيادة تكامل الجهود المتعددة التي يبذلها الشركاء الإنمائيون والمساعدة التي يقدمونها، بإنشاء سوق مشتركة للاستثمارات في البلدان النامية مثلاً.

43 - ومن المهم أيضاً تسخير فوائد تعميم الخدمات المالية الرقمية. فقد اكتسبت الخدمات المالية الرقمية مزيداً من الأهمية أثناء الجائحة. ويتيح ذلك إمكانات لتعميم الخدمات المالية ولكنه يزيد من ضرورة وضع أطر تنظيمية لمعالجة المخاطر ذات الصلة. ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تخفض تكاليف معاملات التحويلات المالية، ولكنها ليست متاحة دائماً في قنوات التحويلات المالية مرتفعة التكاليف. ويمكن للحكومات والشركاء الإنمائيين تشجيع الخدمات الرقمية للحد من تكاليف معاملات التحويلات المالية، ولكن لا بد من معالجة المعوقات، بما في ذلك الثغرات في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية. ومن الضروري اتباع نهج قائم على طبيعة كل قناة من قنوات التحويلات المالية لإزالة الحواجز الهيكلية، مثل انعدام المنافسة وانخفاض عدد علاقات المراسلة المصرفية. وهناك إمكانية محدودة لزيادة فرص الحصول على رأس المال المخاطرة بسبب تخلف نمو أسواق رؤوس الأموال في العديد من البلدان. ويتوقف توسيعها على مجموعة من الظروف المؤاتية التي يتعين على البلدان النامية أن تعمل على تهيئتها أولاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى البلدان التي تخلف نمو أسواق رؤوس الأموال فيها من أجل إنشاء البنية

التحتية للأسواق ووضع خطط عمل تتناسب مع ظروفها المحلية. ويمكن أيضا النظر في اتخاذ تدابير بديلة، مثل الأدوات المختلطة ونهج التمويل المبتكرة، لتعزيز فرص الحصول على رأس مال المخاطرة (انظر تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020).

44 - وتتيح الأزمة الحالية فرصة لوضع نظام مالي أكثر استدامة يوجه الموارد إلى المشاريع والشركات التي تسهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. ولبولوج هذه الغاية، يلزم اتخاذ عدد من الإجراءات:

(أ) ينبغي لجميع الجهات الفاعلة في سلسلة الاستثمار أن تضع حوافز تشجع على اتباع نهج طويل الأجل في اتخاذ القرار. فمن دون نهج طويل الأجل، لن يُنظر على النحو الواجب في المخاطر والفرص الحاسمة للتنمية المستدامة؛

(ب) يجب على الشركات أن تكفل مزيدا من الشفافية بشأن تأثيرها البيئي والاجتماعي، كشرط مسبق لجعلها مسؤولة أمام الجهات التي تمولها والجهات المعنية الأخرى. ويمكن تحقيق ذلك بزيادة توحيد أطر الإبلاغ القائمة، وضمان الاتساق على الصعيد العالمي، وفرض حد أدنى من الإفصاح؛

(ج) ينبغي للشركات ألا تقدم معلومات عن تأثيرها الحالي فحسب، بل أيضا عن خططها الرامية إلى تحويل الأنشطة نحو مزيد من الاستدامة، وينبغي لها تعديل الحوكمة الداخلية لهذا الغرض. وفيما يتعلق بتغير المناخ، يعني ذلك أنه ينبغي أن يكون لدى كل شركة خطة لخفض انبعاثات الكربون، تمشيا مع اتفاق باريس، وينطبق ذلك أيضا على القضايا الاجتماعية، مثل التوازن بين الجنسين وظروف العمل؛

(د) يمكن للمستثمرين أن يساعدوا في قيادة عملية التحول في الشركات التي يستثمرون فيها، ولكنهم يحتاجون إلى الحوافز المناسبة، والقدرات الداخلية، والأدوات اللازمة للقيام بذلك، بما في ذلك التصنيفات المتسقة والتعريف الموثوق للمشاريع الاستثمارية المستدامة والمنتجات المالية المستدامة؛

(هـ) يجب وضع معايير وقواعد للتأكد من توجيه التمويل المستدام إلى البلدان التي لديها أكبر احتياجات التمويل. فمن دون إيلاء اهتمام خاص للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، يمكن أن تؤدي بعض الإجراءات إلى تحويل مسار التمويل بعيداً عن البلدان النامية في الأجل القصير، نتيجة سعي الشركات إلى إدارة المخاطر المتصلة بالاستدامة.

### التعاون الإنمائي الدولي

45 - التعاون الإنمائي الدولي عنصر بالغ الأهمية في التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الجهود المبذولة لدعم أفقر البلدان وأضعفها في تنظيم جهود التصدي للجائحة والأزمة الاقتصادية. فالتعاون الإنمائي يتيح تدفقا مناوئا للتحديات الاقتصادية في أوقات الأزمة، ويمكن أن يساعد على مكافحة الفقر ومنع تفاقم أوجه عدم المساواة. وفي الوقت نفسه، تواجه ميزانيات الجهات المانحة ضغطا ماليا بسبب الجائحة. وينبغي للبلدان المانحة أن تكثف جهودها وتقي بالتزاماتها بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي إعطاء الأولوية للمنح التمويلية بدلا من القروض فيما يتعلق بالبلدان الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين ينبغي عكس اتجاه الانخفاض المسجل في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للرعاية الصحية. وعلى سبيل الأولوية

العاجلة، ينبغي للبلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية أن تعمل على سد الفجوة في تمويل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 وأن تساند توزيع اللقاحات على جميع البلدان بفعالية وإنصاف.

46 - وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دوراً مهماً في دعم البلدان النامية. وقد حظيت أقل البلدان نمواً بدعم قوي بصفة خاصة، وتحقق ذلك من خلال الصرف المبكر للموارد التساهلية. أما منافذ الإقراض التي تقدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشروط غير ميسرة ففتيح للبلدان المتوسطة الدخل سبيلاً هاماً للحصول على التمويل الطويل الأجل بأسعار تقل عن أسعار السوق. غير أن القيود المتعلقة بالقدرات المالية تحد من دعم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتلك البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي للجهات المانحة أن تزود المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتمويل إضافي علاوة على الموارد التساهلية المجمعة أو تعجل بعمليات تجديد الموارد المقررة، فضلاً عن تجديد رأس مال هذه المصارف؛ ينبغي لجهات الإقراض الرسمية تمديد آجال استحقاق قروضها واستكشاف الخيارات المتاحة لتوفير تمويل يكون أجله طويلاً جداً (50 سنة مثلاً) وبسعر فائدة ثابت للبلدان النامية من أجل الاستثمار في النمو والتنمية على المدى الطويل، حتى يتسنى لجميع البلدان أن تستفيد من أسعار الفائدة العالمية المنخفضة للغاية في الوقت الراهن.

47 - وثمة أدوات مبتكرة للتمويل العام تُستخدم بالفعل أو يجري النظر في استخدامها من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. فالتزامات السوق المسبقة، على سبيل المثال، تدعم بنجاح التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19. ويمكن أن تكون أشكال التمويل المبتكر، بما في ذلك التمويل المختلط، عنصراً مفيداً يكمل المعونة التقليدية، ولكنها ليست حلاً لجميع المشاكل. ويمكن أن يؤدي التمويل المختلط دوراً في المجالات التي توفر عوائد مالية إيجابية لسداد ديون الشركاء من القطاع الخاص، ويدعم الأهداف العامة في الوقت نفسه. وعند استحداث هياكل التمويل المختلط، ينبغي أن يراعي الشركاء على النحو الواجب الأولويات القطرية لتفادي تحويل مسار المنح التمويلية بعيداً عن الاحتياجات الاجتماعية. ويمكن تجميع الموارد الثنائية و/أو الموارد الرسمية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في صندوق للتمويل المختلط. وينبغي للجهات المانحة أن تدرس إمكانية استخدام قروض غير ميسرة بشروط بسعر أقل من سعر السوق لأغراض خطط التمويل، بما في ذلك مكونات مثل الأسهم، لتمكين شركاء القطاع العام من الحصول على حصة من العائدات المالية المحتملة.

48 - وتبرز جائحة كوفيد-19 أهمية إدماج تحليل المخاطر بشكل متماسك في التعاون الإنمائي من أجل زيادة فعاليته. وعلى الرغم من خطط الطوارئ القائمة، كان هناك نقص في التنسيق بين الشركاء فيما يتعلق باستجاباتهم للآزمات، ولم يكن كثير منهم مستعدين لمواجهة آزمات متعددة، وهم يصارعون أزمة كوفيد-19. وينبغي أن تضع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي استراتيجيات وخطط طوارئ لتحسين التنسيق في مواجهة الآزمات والحد من المخاطر على الصعيد الدولي. ويمكن أن تتيح أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تتولى البلدان زمامها أساساً لترجمة الأولويات القطرية إلى طلبات ملموسة للشركاء في التنمية. وينبغي مواءمة جميع مصادر التعاون الإنمائي الدولي مع خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030، واتفاق باريس، وإطار سينداي، مع التركيز على دعم جهود البلدان الرامية إلى الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود.

49 - ولا بد من إرادة سياسية لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ والمساعدة الإنمائية الرسمية على حد سواء لمعالجة الآزمات متعددة الجبهات. فمن المرجح أن أزمة كوفيد-19 قد عرقلت تحقيق هدف تمويل العمل المناخي المحدد في مبلغ 100 بليون دولار لعام 2020. وأبرزت الجائحة أيضاً أهمية تمويل المنافع العامة

العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، بتخصيص مبلغ 100 بليون دولار سنوياً كحد أدنى. وينبغي لجميع مقدمي التمويل زيادة تمويل إجراءات التكيف ليعادل التمويل المخصص لتدابير التخفيف، وإعطاء الأولوية لتوفير المنح التمويلية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويلزم القيام بمزيد من العمل لفهم أفضل السبل لاستيعاب تمويل المنافع العامة العالمية في ممارسات تمويل التنمية المستدامة.

### التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

50 - تسببت أزمة كوفيد-19 في كبح مساهمة التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مؤقت. فقد أدى التراجع غير المسبوق في السياحة، على سبيل المثال، إلى انخفاض كبير في العائدات الخارجية لكثير من البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ومن غير المرجح أن يكون قد تسنى تحقيق الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020. كما أبرزت الأزمة ضعف البلدان النامية غير الساحلية الناجم عن اعتمادها على جيرانها من بلدان المرور العابر.

51 - ولا بد من تنشيط التجارة العالمية لتحقيق التعافي الشامل والمستدام من أزمة كوفيد-19. فقد كانت التجارة العالمية وسيلة رئيسية لنقل الصدمات عبر سلاسل الطلب والعرض في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، أبرزت الأزمة ما للتجارة من أهمية أساسية في إتاحة السلع والخدمات الأساسية للمحتاجين. ولا تزال التجارة مصدراً للدخل والوظائف والفرص للنساء والرجال، ومصدراً هاماً للإيرادات العامة في كثير من البلدان النامية.

52 - ولا تزال اللقاحات والإمدادات الطبية المنقذة للحياة تتجاوز كثيراً من البلدان. فلم يصل إلى أقل البلدان نمواً سوى جزء ضئيل من اللقاحات والإمدادات الطبية الأخرى اللازمة لمكافحة الجائحة. ويمكن توسيع نطاق إنتاج لقاح كوفيد-19 بإنتاج قدر أكبر على الصعيد المحلي في البلدان النامية. وترمي مبادرات مختلفة متعددة الأطراف إلى حفز تبادل المعارف وحقوق الملكية الفكرية المتصلة باللقاحات على أساس طوعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الجهود الرامية إلى إبقاء الأسواق مفتوحة لضمان تدفق السلع والخدمات الأساسية بشكل منصف في أوقات الأزمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض النزعة القومية والسياسة الحمائية في توزيع اللقاحات، وأن يحسن بصورة مجدية حصول جميع البلدان على لقاحات كوفيد-19، بسبل منها تيسير نقل التكنولوجيا في إطار القواعد المتعددة الأطراف، من أجل تشجيع البحث والابتكار مع السماح في الوقت نفسه بإبرام اتفاقات الترخيص التي تساعد على توسيع نطاق التصنيع.

53 - وقد ساعد النظام التجاري المتعدد الأطراف في الحفاظ على الشفافية فيما يتعلق بالتدابير التجارية خلال أزمة كوفيد-19. ولم يتمكن النظام التجاري المتعدد الأطراف من منع انتشار التدابير الحمائية المؤقتة في البداية. بيد أنه أتاح دعم تحول مطرد من اللجوء إلى تدابير تقييد التجارة إلى تدابير تيسير التجارة، مثل إلغاء المؤقت للتعريفات المفروضة على استيراد الإمدادات الأساسية، في النصف الثاني من عام 2020. تُشجّع البلدان على الوفاء التام بالتزاماتها المتعلقة بالشفافية فيما يخص التدابير التجارية المتخذة لمكافحة الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية وضمان اتساق هذه التدابير مع التزاماتها في سياق منظمة التجارة العالمية.

54 - ومع ذلك، تدفعنا أزمة كوفيد-19 إلى مراجعة النظام التجاري المتعدد الأطراف، والاتفاقات التجارية والاستثمارية الإقليمية، والسياسة التجارية من منظور التعافي الشامل والمستدام. ويمكن تحويل الاتفاقات

التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية القائمة لمساعدة البلدان على السعي إلى تحقيق انتعاش اقتصادي قائم على التجارة بطريقة لا تترك أحدا وراء الركب. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء إصلاحات لجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف متجاوبا مع أولويات التنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، من الضروري معالجة سير نظام تسوية المنازعات والتوصل إلى اتفاقات بشأن القضايا الرئيسية التي يجري التفاوض بشأنها، مثل إعانات مصادات الأسماك. ويمكن تحديث اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية واتفاقات الاستثمار الدولية على نحو مستمر بهدف تحسين مساهمتها في التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة العامة، وتغير المناخ، والاقتصاد الدائري، وفرص العمل اللائق، والتمكين الجنساني، لا سيما في أوقات الأزمة.

55 - وجعل التجارة أكثر شمولاً للجميع يتطلب أيضاً سد ما يوجد في تمويل التجارة من ثغرات تؤثر بشكل غير متناسب على المؤسسات التجارية الصغيرة والبلدان التي لم تندمج تماما في سلاسل الإمداد العالمية أو في النظام المالي الدولي. ويمكن أن يساعد تيسير الانتقال السريع إلى التجارة اللاورقية في خفض تكاليف المعاملات مع تبسيط عملية التحقق من تمويل التجارة. ويمكن أن تساعد زيادة التنسيق بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص في تلبية الاحتياجات المتعلقة بتمويل التجارة، وبخاصة احتياجات المؤسسات التجارية الصغيرة في البلدان النامية.

56 - ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة داخل البلدان وفيما بينها. فقد أصبح التقدم السريع الذي تشهده التكنولوجيات الرقمية والتجارة الإلكترونية أداة فعالة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولكن الفجوة الرقمية تحول دون تقاسم الفوائد المتأتمية من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية بشكل منصف. وإضافة إلى ذلك، أثارت منصات التجارة الرقمية مخاوف بشأن الممارسات المخلة بالمنافسة، وتأثر المستهلكين بالممارسات التجارية غير العادلة والاحتكالية. والتعاون الدولي والإقليمي ضروري لتصحيح الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود ولمكافحة الممارسات التجارية الاحتكالية والخادعة عبر الحدود.

### الدين والقدرة على تحمل أعبائه

57 - ترتفع مستويات الدين على نطاق البلدان النامية والمتقدمة النمو، بموازاة مع انكماش الاقتصادات وتقادم العجز المالي. فمن المتوقع أن يقترب الدين العام العالمي من نسبة 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، بعد أن كان يصل إلى 65 في المائة في عام 2008. وتتجلى الزيادة في الدين العام بوضوح أكبر في البلدان المتقدمة النمو، بالنظر إلى أن البلدان النامية وأقل البلدان نموا كانت مقيدة أكثر من الناحية المالية في استجابتها للأزمة. غير أن مؤشرات القدرة على تحمل الدين ازدادت سوءا لدى الجميع. وفي عام 2020، تعثر في السداد خمسة من المدينين السياديين.

58 - وساعد الدعم الدولي على منع حدوث أزمة بنيوية أوسع نطاقا في عام 2020. فقد ساعدت الإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية على نطاق فئات الدخل المختلفة في تخفيف شروط التمويل وخفضت من حدة الضغط في أسواق الدين فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل. واعتمدت أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل على التمويل الطارئ المقدم من صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأما مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، المتاحة لما عدده 73 بلدا ناميا، منها جميع أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل، فقد مكنت البلدان المشاركة من أن تعيد توجيه مواردها المحدودة من خدمة الدين إلى التصدي للأزمة.

59 - ومع ذلك، لا تزال المخاطر جسيمة. فقد يواجه المزيد من البلدان النامية شواغل متفاقمة في مجال الملاءة المالية تتطلب تسويات مالية ينطوي تنفيذها في أثناء الجائحة على تحديات. وفي كثير من الحالات، تتوقف القدرة على تحمل الدين على تسوية مالية يصعب تحقيقها في الأزمة الحالية. وقد تتحول ديون بعض البلدان إلى ديون لا يمكن تحملها، وخاصة إذا طال أمد الأثر المترتب على صدمة كوفيد-19. وحتى في حالة استمرار القدرة على تحمل عبء الدين، يمكن أن تزداد حدة الآثار السلبية الطويلة الأجل المتعلقة بالجائحة في غياب إمكانية الوصول إلى تمويل جديد إذا اضطرت السلطات إلى سحب الدعم المالي بشكل مبكر ومنح أولوية أدنى للاستثمار.

60 - وبالنسبة للبلدان التي لا يزال من الممكن تحمل عبء الدين فيها بالرغم من تزايد مواطن الضعف، فإن منع حدوث أزمة دين يشكل أولوية. ويشمل ذلك النهوض بإدارة الديون وتعزيز الشفافية بشأن الديون من جانب المدينين والدائنين على السواء. ويقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى الأعضاء في هذين المجالين، بما في ذلك من خلال النهج المتعدد الجوانب المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة مواطن الضعف في مواجهة الديون، وهو النهج الذي تُعالج من خلاله مسألة الشفافية بشأن الديون، والقدرة على إدارة الديون، والأدوات التحليلية، وسياسات الديون التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية، وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الشفافية بشأن الدين العام للمقترضين مبنية على مفهوم شامل للدين العام وأن تمتد لتشمل شروط الاقتراض وشروط الضمان، في حين ينبغي للدائنين أن يكفوا توافق ممارسات الإقراض بشكل كامل مع ممارسات التمويل المستدامة والمسؤولية والشفافة.

61 - وتوجد مجموعة من الصكوك والأدوات الرامية إلى إيجاد حيز مالي لتنفيذ استثمارات في سياق التصدي للجائحة والتعافي منها، وإلى تقليل احتمال حدوث أزمات في المستقبل. ويمكن أن تؤدي زيادة استخدام صكوك الدين السيادي المشروط إلى تخفيف الأعباء بشكل تلقائي وسريع في حالة حدوث صدمات في المستقبل، وضمان تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة بشكل أكثر سرعة واستدامة، كما هو الشأن مثلاً في حالات الكوارث المتصلة بالمناخ أو غيرها من الصدمات. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضع مزيداً من الشروط المعيارية من أجل إدراجها في عقود الدين السيادي، ويمكن للدائنين الثنائيين الرسميين أن يدرجوا هذه الشروط بصورة منهجية في عملية الإقراض الخاصة بهم، استناداً إلى التجارب القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُطلقت مبادرات لمقايضة الديون أو يجري إطلاقها في عدة مناطق، ويمكن زيادة توسيع نطاق هذه المبادرات.

62 - وتوفر الأزمة الحالية فرصة لزيادة تعزيز هيكل الدين الدولي من أجل إتاحة إعادة الهيكلة بسرعة وكفاءة. وقد ثبت أن هيكل تسوية الديون يتسم عموماً بالفعالية في استيعاب أحدث عمليات إعادة الهيكلة، التي شملت في المقام الأول حيازات القطاع الخاص من السندات السيادية. ومع ذلك، ينبغي تقوية هذا الهيكل من أجل مواكبة الزيادة المحتملة في عمليات إعادة الهيكلة في أعقاب انتهاء الجائحة وفي ظل تغير المشهد في ساحة الدائنين. ويمكن النظر في مجموعة من الإجراءات. إذ ينبغي إدراج بنود شرطية للعمل الجماعي وشروط مكافئة في جميع العقود الخاصة بديون السندات وغير السندات للحد من مخاطر الدائنين الممتنعين عن المشاركة في إعادة هيكلة الدين. ومن شأن زيادة الشفافية في شروط العقود أن تيسر إعادة هيكلة الديون. ويمكن النظر في ترتيبات لتعزيز الائتمان وإعادة شراء الدين في ظروف محددة لتحفيز مشاركة الدائنين دون المساس بتدابير تخفيف أعباء الديون التي يتحملها المدين.

63 - وقد لا تكون الحلول القائمة على السوق كافية في أزمة بنوية. وقد يلزم وجود صكوك قانونية. وكما لا أخير، في سياق أزمة بنوية، ينبغي النظر في خيارات قانونية ضمن إطار الولايات المالية الكبرى ترمي إلى الحد من إجراءات التقاضي التي يتخذها الدائنون الممتنعون عن المشاركة في إعادة الهيكلة؛ وينبغي أن تكون أي تشريعات من هذا القبيل موضوعة خصيصا بعناية للحد من الأثر المترتب على ذلك في حقوق الدائنين وتجنب تقويض السوق الثانوية للدين السيادي. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعما ماليا وتقنيا إضافيا للبلدان ذات القدرات القانونية المحدودة، وذلك مثلا عن طريق تعزيز الدعم المقدم للمرافق القائمة مثل المرفق الأفريقي للدعم القانوني.

64 - والإطار المشترك الذي اعتمدته مجموعة العشرين مؤخرا لمعاملة الدين على نطاق يتجاوز مبادرة تعليق خدمة الدين يشكل خطوة على طريق تحسين هيكل الدين الدولي. وينضوي تحت هذا الإطار المشترك أعضاء نادي باريس والدائنون الأعضاء في مجموعة العشرين غير الأعضاء في نادي باريس، ويقتضي من البلدان المدينة المشاركة أن تلتزم من باقي الدائنين من الجهات الرسمية والخاصة معاملة مواتية بدرجة لا تقل عن المعاملة المتفق عليها في الإطار المشترك. ويمكن أن يكون بمثابة خطوة أولى نحو وضع إطار يكون أكثر عالمية وربما يكون دائما من أجل التوصل إلى تسوية فعالة للدين السيادي. وتواصل الأمم المتحدة توفير منبر قيم للنظر في هذه المقترحات والنهوض بها وجمع كل أصحاب المصلحة المعنيين في مكان واحد للنظر في منع نشوب أزمات الدين وتسوية أزمات الدين بشكل عادل وفعال كشرط ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### معالجة المسائل البنوية

65 - أدت جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها إلى تضخيم المخاطر الكامنة في النظام المالي الدولي. وبعد تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الأسواق النامية بشكل غير مسبوق في أوائل عام 2020، استقرت الأسواق المالية الدولية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الإجراءات السريعة والقوية التي اتخذتها المصارف المركزية للاقتصادات الكبرى.

66 - ومع ذلك، من المتوقع أن تظل الاحتياجات من التمويل الخارجي مرتفعة طوال عام 2021 ولا يزال العديد من البلدان النامية يواجه ضغوطا متعلقة بالديون والسيولة. وستحتاج هذه البلدان إلى تمويل إضافي للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وما ينجم عنها من اختلالات الحسابات الخارجية. ومن شأن إجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة أن يساعد على تلبية حاجة عالمية طويلة الأجل إلى تكملة الاحتياطات الرسمية للبلدان، والمساعدة على استعادة الثقة، ودعم إنعاش الاقتصاد العالمي بشكل دائم وقادر على امتصاص الصدمات.

67 - ويمكن للبلدان التي تتمتع بمراكز قوية من ناحية الحسابات الخارجية أن تستخدم طوعية حقوق السحب الخاصة بها لمساعدة البلدان الأشد احتياجا، وذلك، على سبيل المثال، بإعارتها للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. وينبغي للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أن تجدد موارد صندوق النقد الدولي الموجهة إلى التمويل الميسر الشروط وأدوات تخفيف عبء الدين.

68 - وعند حلول موعد المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، ينبغي ضمان أن يظل صندوق النقد الدولي قويا وقائما على الحصص ومزودا بالموارد الكافية على المدى المتوسط، مع استمراره في تنفيذ عملية

إصلاح نظام الحوكمة. وينبغي أن يؤدي أي تعديل في أنصبة الحصص إلى زيادة حصص البلدان الصاعدة والنامية، مع حماية أصوات الأعضاء الأشد فقرا وتمثيلهم.

69 - وينبغي أن يوفر النظام الدولي المزيد من التمويل الميسر الشروط للبلدان المحتاجة وأن يتيح التمويل الأطول أجلا لأغراض التنمية المستدامة مستفيدا من البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض سعر الفائدة، بما في ذلك عن طريق تجديد رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حسب الاقتضاء.

70 - وسلطت أزمة كوفيد-19 الضوء مرة أخرى على أهمية إدارة آثار التقلب في تدفقات رأس المال. ويتعين على البلدان أن تنظر في المجموعة الكاملة من الأدوات السياسية، بما فيها سياسات النقد وأسعار الصرف والسلامة الاحترازية الكلية وإدارة تدفقات رأس المال وغيرها من السياسات، من أجل معالجة التقلب في تدفقات رأس المال. وينبغي للبلدان أن تستكشف أطرا سياساتية متسقة ومتكاملة تدمج المجموعة الكاملة للأدوات السياسية في أطر تمويل وطنية متكاملة من أجل إدارة الاستدانة المفرطة والتقلب في التمويل المحلي والعاور للحدود. وينبغي أن يعي المجتمع الدولي التداعيات المترتبة على الخيارات السياسية الداخلية، ومن بينها التقلب في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. ويمكن لجهود تحفيز الاستثمارات الطويلة الأجل الرامية إلى تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف.

71 - وسلطت الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في بداية الجائحة الضوء أيضا على المخاطر المالية النابعة من القطاع المالي غير المصرفي. وكانت هذه المخاطر قد زادت على مدى السنوات الأخيرة. ويمكن لشركات التكنولوجيا الكبيرة أيضا أن تكتسب أهمية بنوية في الأسواق المالية، الأمر الذي من شأنه أن يخلق تحديات جديدة لمقرري السياسات. وينبغي أن تواصل الجهات التنظيمية التحرك في اتجاه تنظيم الوساطة المالية استنادا إلى الوظيفة التي تؤديها هذه الوساطة وليس إلى نوع المؤسسة المنخرطة فيها. وسيتعين أيضا على الجهات التنظيمية أن تكفل امتثال ما يسمى "العملات المعدنية المستقرة" لمتطلبات الاستقرار المالي والنزاهة المالية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين الولايات القضائية والتأكد من أن أصوات جميع البلدان مشمولة في المناقشات بشأن وضع معايير تنظيمية جديدة.

72 - وقد أبرز تنامي المخاطر غير الاقتصادية التي تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي الحاجة إلى أن تدمج السلطات النقدية والتنظيمية أثر المخاطر المناخية في الأطر التنظيمية والسياساتية. ولئن كان هناك اتفاق واسع على أن المؤسسات المالية تحتاج إلى تحسين إدماج المخاطر المناخية في أطرها لإدارة المخاطر، فإن هناك توافقا أقل في الآراء حول الدور المحتمل للسلطات النقدية في الانتقال نحو اقتصاد خفيض الكربون.

73 - ويلزم إدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر المناخ بدرجة أكبر في التنظيم المالي العالمي في الوقت المناسب؛ وينبغي أن يدعم صانعو السياسات عمليات إدارة المخاطر المناخية التي تضطلع بها المؤسسات المالية من خلال وضع معايير إلزامية لإعداد التقارير، وإدماج سيناريوهات المخاطر المناخية في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية.

74 - وينبغي للمصارف المركزية أن تواصل إدماج المخاطر المناخية في الأطر السياسية، بما يشمل التدابير الوقائية لضمان الاستقرار المالي وحماية ميزانياتها العمومية. ويمكن أيضا لهذه المصارف أن تستكشف أثر استراتيجيات شراء السندات "ذات الأثر المحايد في السوق" على المخاطر

المناخية، لأن هذه الاستراتيجيات تعكس في كثير من الأحيان تحيز السوق إلى الجهات المسؤولة عن الانبعاثات الكثيفة من الكربون.

75 - وكي يتسنى الخروج من أزمة كوفيد-19 والتعافي منها بشكل أفضل، يجب أن تكون الاستجابة السياسية الدولية شاملة للجميع ومتسقة، بحيث تأخذ في الحسبان أصوات جميع البلدان وتعالج المخاطر العالمية المتشابهة، بما فيها المخاطر غير الاقتصادية مثل تغير المناخ. وتمثل الأزمة فرصة للمجتمع الدولي لبناء توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الضرورية في الهيكل العالمي ومواءمة السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية والبيئية والاجتماعية. وتوفر الأمم المتحدة منبرا عالميا للمناقشات السياسية الرفيعة المستوى بشأن السياسات الشاملة لتمويل التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر فيما إذا كانت الترتيبات الإدارية في مختلف المؤسسات الدولية تحتاج إلى مزيد من الإصلاح، ولا سيما تلك التي لم تضطلع بأي إصلاحات منذ سنوات عديدة.

### العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

76 - أدت مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار دورا فعالا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة كوفيد-19 ويمكنها أن تساعد في بناء مجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات. ففي مشهد تتزايد فيه المخاطر تعقيدا وتشابكا، يمكن لمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تساعد في تحديد المخاطر وإدارتها وبناء مجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات.

77 - وفي الوقت نفسه، أدى تسارع وتيرة الرقمنة إلى تعميق الفجوة الرقمية وتفاقم خطر تسبب التكنولوجيا الرقمية في آثار أخرى غير مقصودة. فالفجوة الرقمية آخذة في التحول بسرعة إلى فجوة إنمائية، تُدِيم أوجه عدم المساواة أو تزيد سوءا. وقد زاد التوسع السريع في نطاق الخدمات الرقمية أيضا من تفاقم المخاطر الأخرى، ومنها نشوء أشكال جديدة من الإقصاء، وانتشار المعلومات المضللة وهيمنة المنصات الرقمية الكبيرة على الأسواق.

78 - وينبغي أن يبذل صانعو السياسات قصارى جهدهم لبناء اقتصاد رقمي شامل للجميع، بما يشمل ضمان وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت بتكلفة معقولة وزيادة مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. ويمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص أن يساعد على تعبئة المبلغ المقدر بحوالي 428 بليون دولار اللازم لإتاحة وصول الجميع إلى الإنترنت العريض النطاق بحلول عام 2030. وينبغي للاستراتيجيات الوطنية لتعميم الخدمات المالية أن تستند إلى إمكانات التكنولوجيا المالية، وتعالج في الوقت نفسه أوجه عدم المساواة والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

79 - ومن شأن استخدام خوارزميات أكثر شفافية، ووضع مبادئ توجيهية للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وإدماج آراء أكثر تنوعا في عملية الابتكار، المساعدة في التغلب على أشكال جديدة من الإقصاء. ويعتبر تنظيم المحتوى مسألة معقدة تتطلب دراسة متأنية لحقوق والتزامات متعهدي المنصات ومستخدميها وغير ذلك من منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. ويلزم إيجاد أطر تنظيمية، بما فيها لائحة تنظيمية معززة لمكافحة الاحتكار، من أجل الحد من نفوذ المنصات الرقمية الكبيرة في السوق، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا المالية، وتهيئة بيئة تكفل المنافسة العادلة بدرجة أكبر.

80 - وإلى جانب جائحة كوفيد-19 الحالية، يمكن لمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تدعم الاستراتيجيات وتنهض بها من أجل الحد من احتمال حدوث صدمات وبناء مجتمعات أقدر على الصمود. وتفتقر أقل البلدان نموا والعديد من البلدان النامية الأخرى إلى المعلومات والموارد اللازمة لإدارة الصدمات وبناء القدرة على امتصاصها. ويلزم التعاون الإنمائي ودعم تبادل المعارف من أجل مساعدة البلدان، لا سيما أقلها نموا، في التصدي للمخاطر المعقدة. ويجب تدارك التراجع الذي سُجل مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن أن تساعد الحوافز على توجيه الابتكار نحو أهداف تكنولوجية أو بيئية أو اجتماعية محددة. ويتعين على صانعي السياسات، ومقدمي خدمات الاتصالات، وغيرهم من أصحاب المصلحة، أن يكفلوا قدرة الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية على الصمود حتى تكون الاتصالات متاحة للاستخدام في عمليات الاستجابة والتعافي في أثناء أي كارثة.

81 - وتسهم مختلف كيانات الأمم المتحدة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وقد تصافرت جهودها للتصدي لأزمة كوفيد-19. والدول الأعضاء مدعوة إلى زيادة مساهماتها في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 من أجل سد الفجوة التمويلية المتبقية التي تزيد على 20 بليون دولار لعام 2021. ويلزم أن تضطلع الدول الأعضاء بجهود مستمرة لمساعدة آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا في الوفاء بولايتهما المتعلقة بدعم البلدان النامية في تكييف التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

#### البيانات والرصد والمتابعة

82 - تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية باتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة جائحة كوفيد-19 ولكن العديد منها يحتاج إلى المساعدة لسد ثغرات كبرى في البيانات. ويلزم أن تتوافر في الوقت المناسب بيانات وإحصاءات عالية الجودة ومفتوحة ومصنّفة وقابلة للتحليل الجغرافي المكاني، من أجل فهم آثار الجائحة وإدارتها والتخفيف من حدتها، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

83 - ويتعين على الحكومات أن تنظر إلى البيانات باعتبارها أصلا من الأصول الاستراتيجية في الاستعداد لمواجهة المخاطر والكوارث في المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي لمجتمع البيانات العالمي أن يُسرّع وتيرة العمل لتنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة وإعلان دبي الداعم لتنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية، من أجل تمويل إعداد المزيد من البيانات الحسنة التوقيت والعالية الجودة والمصنّفة والقابلة للتحليل الجغرافي المكاني، والتي تكون ذات أهمية وموثقة جيدا وقابلة للتشغيل المتبادل ومفتوحة تلقائيا مع احترام الحق في الخصوصية.

84 - ويلزم بذل جهود وطنية ودولية لتنسيق تقديم الشركات لتقاريرها المتعلقة بالاستدامة وزيادة توافر البيانات عن مساهمة الشركات الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للحكومات أن تستخدم المنابر الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة عملية تمويل التنمية، لتحفيز التقارب في قياسات الإبلاغ عن الاستدامة، المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

85 - وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 أوجه التفاوت في البيانات على الصعيد العالمي. وينبغي أن تركز الجهود العالمية على المكاتب الإحصائية الوطنية الأشد احتياجا. فالعمليات الإحصائية في البلدان التي لديها أقل الموارد تواجه أكبر التحديات. وتحتاج أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل إلى تغيير جذري في أشكال الدعم والمعدات والهياكل الأساسية المالية والمساعدة التقنية من أجل تعزيز

قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وسد الثغرات في البيانات. ويجب أن تكون الاستثمارات في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وفي مصادر المعلومات الجغرافية المكانية أولوية في الجهود المبذولة للاستعداد لمواجهة الكوارث في المستقبل وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

86 - وقد أدت البيانات المفتوحة دورا هاما في الجهود العالمية لمواجهة جائحة كوفيد-19. ويلزم وجود أطر محدّثة لإدارة البيانات من أجل الاستفادة من إمكانياتها. ويشمل ذلك حل المسائل المتعلقة بجودة البيانات، وحسن توقيتها، واكتمالها، وتوافرها، وسهولة الوصول إليها، وكذلك الشواغل المتعلقة بالخصوصية وأمن البيانات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع المعايير اللازمة. وينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تعمل، بدعم دولي، على تحديث أطر الحوكمة من أجل استغلال الفرص التي تتيحها البيانات المفتوحة في تحقيق المنفعة العامة.